

Distr.: General
12 July 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦
٦-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٦
(٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

٣ المسائل التنظيمية	أولاً -
	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٣ بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج	ثانياً -
٧ الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	ثالثاً -
٩ الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رابعاً -
١١ تقرير التنمية البشرية	خامساً -
١٢ البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها	سادساً -
١٢ التقييم	سابعاً -
١٤ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	ثامناً -



الصفحة

١٦ متطوعو الأمم المتحدة	تاسعا -
	الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
١٨ بيان المدير التنفيذي والتقارير السنوي للمدير التنفيذي	عاشرا -
٢٣ البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها	حادي عشر -
٢٣ التقييم	ثاني عشر -
	الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
٢٥ بيان المديرية التنفيذية والتقارير السنوي للمديرية التنفيذية	ثالث عشر -
	الجزء المشترك	
٢٧ مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان	رابع عشر -
	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	خامس عشر -
٣٣ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته السنوية لعام ٢٠١٦. بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٦ (DP/2016/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦ (DP/2016/7).
- ٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ في الوثيقة (DP/2016/19) وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في قراره ١٥/٢٠١٦ على الجدول الزمني التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦:
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦: ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والتقرير السنوي لمديرة البرنامج

- ٥ - سلطت مديرة البرنامج الضوء في بيائها الافتتاحي أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) على التطورات الهامة التي شهدتها البرنامج في مستهل عام ٢٠١٦، ومن أبرزها مشاركته في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وتوقيع على التزام بالعمل تحقيقا لهدف خطة عام ٢٠٣٠ ألا وهو "إلحاق الجميع بالركب" وأشارت إلى أن البرنامج نال في عام ٢٠١٦، للعام الثاني، التقدير باعتباره أكثر منظمات العالم المقدمة للمعونة شفافية. وعرضت في سياق بيائها التقرير السنوي المتكامل لعام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/9) والمرفقات).
- ٦ - وأحاطت مديرة البرنامج المجلس علما بأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أظهر أن البرنامج أحرز تقدما مشهودا خلال العامين الأولين في تنفيذ الخطة وقالت إن البرنامج بات أكثر صلابة وانفتاحا وشفافية وأفضل تنظيما نتيجة لعملية إعادة الهيكلة حيث إنه يباشر عملياته بتكلفة أقل مع زيادة الموظفين والخدمات في المناطق ويطبق في المشاريع والبرامج معايير أعلى ويتبع سبلا أفضل في الرصد والتقييم.

وخلص الاستعراض إلى أن الخطة الاستراتيجية متسقة مع خطة عام ٢٠٣٠. وأضافت قائلة إنه يلزم مع ذلك إيلاء مزيد من العناية لمسألة فهم الصلة بين الموارد والنتائج بشكل أفضل والعمل انطلاقاً مما تحقق من إنجازات على كفالة أن يُسند إلى المرأة مزيد من الأدوار التي تمكنها من إحداث تغيير. وأفادت بأن استعراض منتصف المدة للعنصر المؤسسي في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أظهر تقدماً لا يستهان به صوب تحقيق الأهداف على الرغم من انخفاض المساهمات في الموارد العادية (الأساسية). ورغم أن ذلك الانخفاض كان له أثره في العنصرين البرنامجي والمؤسسي، نجح البرنامج الإنمائي في تأمين الاعتمادات الأساسية للبرامج القطرية وأنشطة التنسيق على صعيد الأمم المتحدة والمكتب المعني بتقرير التنمية البشرية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددت مديرة البرنامج على أن زيادة الموارد الأساسية أمر يعد من أولويات البرنامج العليا.

٧ - وتطرقت مديرة البرنامج إلى الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في سياق الأزمات والكوارث في الأردن وإكوادور وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والصومال والعراق ولبنان وليبيا واليمن وإلى استجابته فيما يتصل بتخفيف آثار ظاهرة النينيو المناخية وأكدت مجدداً التزام البرنامج الإنمائي باستضافة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأكدت أنه جار اتخاذ خطوات تنفيذاً لجميع التوصيات الصادرة مؤخراً عن مراجعي الحسابات. وأضافت قائلة إن سياسة التقييم المنقحة المقرر تقديمها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ من شأنها أن تعزز بالمثل جودة التقييمات وجدواها وسوف تتضمن هدفاً يتعلق بتمويل وظيفة التقييم. وفيما يتعلق بتولي البرنامج الإنمائي زمام أنشطة التنسيق، قالت إنها تهيب بالدول الأعضاء أن تدعم البرنامج الإنمائي في إدارته لنظام المنسق المقيم في سياق استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والذي يحدد موعده في عام ٢٠١٦ وأن تكفل التمويل اللازم. بما يمكن النظام آنف الذكر من أداء ولايته.

٨ - وأكد أعضاء المجلس أن البرنامج الإنمائي منوط به دور رئيسي في كفالة سريان أثر التنمية، لا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وأعربت الوفود عن غبظتها لمواءمة الخطة الاستراتيجية مع الخطة آنفة الذكر وأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. وأبدت تأييداً قوياً لنهج التعميم والتسريع ودعم السياسات الذي تتبعه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في دفع خطة عام ٢٠٣٠ قدماً وتعزيز الدور الريادي للبرنامج الإنمائي في ذلك المجال.

٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم بالتقرير عن التقدم المحرز في استعراض منتصف المدة وأثنوا على الجهود المبذولة من أجل ترسيخ دعائم نظام إبلاغ قوي وإدارة فعالة قائمة على النتائج ورحبوا بما تجلّى في الاستعراض من دلائل على أن البرنامج الإنمائي في سبيله إلى تحقيق معظم الأهداف المدرجة في إطار النواتج المنشودة. ونوهوا بتحسينات الهيكلية التي أفضت إلى التقدم المحرز وباحتفاظ المنظمة بمركزها كأكثر منظمات العالم المقدمة للمعونة شفافية. وأشاروا إلى أن أوجه النجاح تلك تبعث على السرور، لا سيما أنها تأتي في ظل حالة من عدم اليقين الاقتصادي وأخطار تهدد البيئة وأزمات طال أمدها.

١٠ - وأثنت الدول الأعضاء على البرنامج الإنمائي لأدائه القوي فيما يتعلق بشؤون الجنسين إلا أنها وجهت الاهتمام في الوقت نفسه إلى أوجه قصور فيما يخص الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة والحماية الاجتماعية وبتعميم مراعاة المنظور الجنساني وبمؤشرات المساواة بين الجنسين. وقالت إنها تتوقع من البرنامج الإنمائي أن يبدي مزيداً من المرونة والشفافية باتخاذ خطوات عملية لتحسين أداء الموارد البشرية وأساليب تحليل البرامج وتنفيذها وأدوات الرصد والتقييم وإدارة المخاطر وفرض مزيد من الضوابط المشددة وتدعيم عمليات الضمان. وشجعت البرنامج الإنمائي على السعي إلى وضع ترتيبات مشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة في مجالات المشتريات والموارد البشرية والإدارة المالية. وأثنت على البرنامج لما تتسم به وظيفة الرقابة لديه من قوة إلا أنها دعت في الوقت نفسه إلى استعراض وظيفتي الرصد والتقييم وأدواتهما المتصلة بالإطار المتكامل للنتائج والموارد بما يكفل مزيداً من المصداقية والمساءلة.

١١ - وفي معرض الإشادة بأنشطة المنظمة في حالات الأزمات والإنعاش المبكر، أكدت الوفود ضرورة أن يظل القضاء على الفقر حجر الزاوية في ولاية البرنامج بما يشمل مساعدة البلدان على التخفيف من أثر تغير المناخ. وقالت إن من المهم بشدة أن يُحترم مبدأ المسؤولية الوطنية والأولويات المحددة على الصعيد الوطني بالموازاة مع جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص، من خلال خطة البرنامج الاستراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وباستضافة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووجهت الوفود الاهتمام إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية التي انتقل العديد منها إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل والتي بالنسبة لها يرتبط نجاح خطة عام ٢٠٣٠ بالاتفاقات المبرمة مؤخراً بشأن تغير المناخ (باريس) والحد من أخطار الكوارث (سنداي) والدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا).

وشددت على أهمية تعزيز البرامج الإقليمية التي تنهض على شراكات قوية ويؤمل ألا ينال نقص التمويل منها.

١٢ - وأعربت الوفود عموماً عن قلقها المستمر إزاء احتلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وشددت على أهمية توافر تمويل مضمون يتسم بالمرونة وجيد النوعية من أجل تحقيق الخطة الاستراتيجية الطموحة وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة تنويع قاعدته التمويلية وتعديل النموذج الذي يتبعه في أساليب العمل بما يكفل استدامة التمويل. ودعت البرنامج إلى تحسين نهج استرداد التكاليف وحثت الشركاء على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ورحبت بنوافذ التمويل الجديدة ولكنها أكدت أن تلك النوافذ لن تصحح اختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وأبدي قلق إزاء خفض التمويل الأساسي المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل. ودُعي البرنامج إلى استجلاء أوجه عدم المساواة والتفاوتات الراسخة في البلدان المتوسطة الدخل والتي تتطلب حضوراً مستمراً للبرنامج الإنمائي.

١٣ - وأيد أعضاء المجلس بشدة إدارة البرنامج لنظام المنسقين المقيمين الذي يعد أداة رئيسية يستعان بها في إحراز النتائج. وأبرزوا أهمية الدور القيادي الذي يؤديه البرنامج في بناء علاقة بين التنمية والعمل الإنساني قوامها التلاحم والتنسيق في ظل الشراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة.

١٤ - ورداً على ما تقدم، طمأنت مديرة البرنامج أعضاء المجلس إلى أن القضاء على الفقر لا يزال يشكل محور عمل البرنامج الإنمائي. وقالت إنه لإعانة البلدان المشمولة بالبرامج على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يلتزم البرنامج الإنمائي بمساعدة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، خصوصاً فيما يتعلق الجمع بين العمل الإنساني والتنمية والتصدي لتغير المناخ وبالقيام، في الوقت نفسه، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل. وأضافت أن البرنامج يباشر عمله انطلاقاً من استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات وهي الاستراتيجية التي تنهض على الطلب الوطني والمسؤولية الوطنية. ومضت قائلة إن نتائج استعراض منتصف المدة تبعث على السرور إلا أنها حذرت من استمرار تقلص الموارد الأساسية وإمكانية تأثر معدلات الإنجاز من جراء ذلك رغم الجهود المبذولة لتعديل نموذج عمل المنظمة. وكررت التأكيد على أن البرنامج الإنمائي عازم على تنفيذ جميع توصيات مراجعي الحسابات الخاصة بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإنمائي وأنه يلتزم بتسريع وتيرة التقدم في مجالي شؤون الجنسين وتمكين المرأة بما يجعلها عنصر

تغيير. وسلطت الضوء على الاتجاه التصاعدي الملحوظ في معدل التكافؤ بين الجنسين داخل المنظمة.

١٥ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٦/٤: استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي لمديرة البرنامج.

ثالثا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

١٦ - عرض نائب مديرة البرنامج نتائج استعراض منتصف المدة لميزانية البرنامج الإنمائي المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/10).

١٧ - ورحب أعضاء المجلس بنتائج استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة وأثنوا على البرنامج الإنمائي لتمكّنه في خضم الحالة المالية الصعبة من حماية ما سعى المجلس إلى حمايته من بنود الميزانية المتعلقة بفعالية التنمية ودعم عملية التنسيق على صعيد الأمم المتحدة. ورحبوا بخفض حجم الموارد الأساسية المخصصة للعناصر المؤسسية، الأمر الذي يرجع الفضل فيه بصفة رئيسية إلى التغييرات الهيكلية. بيد أنهم أشاروا إلى أن البرنامج الإنمائي اضطر في ظل حماية بعض بنود الميزانية إلى تقليص أنشطته في مجالات من قبيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. والتمست الوفود آراء الإدارة في ما يتصل بأثر تقلص حجم التمويل في الأنشطة المتعلقة بكفالة فعالية التنمية وطلبت طرح خيارات بديلة لتمويل أو إعادة تنظيم الخدمات التي اضطر البرنامج إلى تقليصها.

١٨ - وشددت الوفود على وجوب ألا تستخدم الموارد الأساسية في تغطية تكلفة برامج ممولة من الموارد غير الأساسية. وأعربت عن غببتها لتفوق البرنامج الإنمائي على نفسه في مستوى الامتثال، الأمر الذي يرجع الفضل فيه إلى سياسته الجديدة الخاصة باسترداد تكاليف الدعم الإداري العام. إلا أنها أعربت عن قلقها إزاء اضطراب البرنامج الإنمائي إلى الإنفاق من الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف على الأنشطة المتعلقة بكفالة فعالية التنمية بقدر يفوق المستوى الذي كان مقررا في الأصل. وقالت إنها تتطلع إلى استمرار المناقشات في هذا الصدد في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦. وحثت البرنامج على أن ينفذ بالكامل سياسته الخاصة باسترداد التكاليف. وفيما يتعلق بالميزنة القائمة على النتائج، ذكرت الوفود أنها كانت تود أن تتاح لها معلومات أوفر وتحليل أعمق لسرد الميزانية. وأشارت إلى نقص التمويل بعد عامين رغم موافقة المجلس في عام ٢٠١٣ على تمويل النواتج السبعة المتوخاة في مجال التنمية. وحثت البرنامج على تحليل تجربته في هذا الصدد.

١٩ - وتطرقت الوفود إلى الخطة المحدثة الرباعية السنوات المتعلقة بالموارد، فاستفسرت عن الأثر الذي يمكن أن يطال النواتج من جراء خفض ميزانية البرنامج والكيفية التي سيُعدل بها البرنامج الإنمائي الاعتمادات لتعويض ذلك الخفض. وطلبت إرساء أساس منطقي يربط تخصيص الموارد بأداء البرامج مما يشمل تحسين الإطار المتكامل للنتائج والموارد. ولاحظ أعضاء المجلس أن المعلومات المتاحة بشأن الميزانية الإجمالية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أدمجت في أرقام الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وقالوا إنهم كانوا يفضلون عرض كل من فترتي التخطيط مقابل الأخرى توخياً لمزيد من الوضوح. وشدد أحد الوفود على أهمية الامتثال لركائز الميزانية المتكاملة الثلاث مع أخذ الموارد المخصصة للمكاتب القطرية والتنسيق على صعيد الأمم المتحدة في الحسبان. وطلبت الوفود مزيداً من التفاصيل بشأن تعديل نهج استرداد التكاليف. وكررت تأكيد طلبها أن تُبين المعلومات بالتفصيل، لا سيما ما يتعلق منها بتخصيص الموارد لمكتب مراجعة الحسابات والرقابة ومكتب الأخلاقيات ومكتب التقييم. وقالت الوفود إنهما تتوقع أن يسترشد البرنامج في تخصيص الاعتمادات لدعم نظام المنسقين المقيمين بنتائج الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والذي حل موعده في عام ٢٠١٦ وبتجارب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتصلة بتقاسم التكاليف.

٢٠ - وردا على ما تقدم، كرر نائب المسؤول المالي الأول بالبرنامج الإنمائي تأكيد أن إنجاز البرنامج فاق الأهداف المحددة في الميزانية المتكاملة مما يعزى في جانب كبير منه إلى التغييرات الهيكلية. وقال إن البرنامج الإنمائي بصدد اتخاذ خطوات عملية لتصحيح وضعه المالي وذلك بخفض تكاليف الإدارة وزيادة الكفاءة والفعالية. وفيما يتعلق باسترداد التكاليف، ذكر أن المنظمة أحرزت تقدماً لا بأس به وإن ألح على طلب تمديد التدابير الانتقالية بحيث يتسنى للبرنامج اتخاذ مزيد من الخطوات قبل انتهاء الدورة البرنامجية الراهنة. وفيما يتصل بالشفافية، قال إن البرنامج على استعداد لتلبية طلب المجلس أن تجري موافاته بمعلومات مبينة بالتفصيل. أما عن أهداف الإطار المتكامل للنتائج والموارد وتخصيص الموارد، فأفاد بأن البرنامج أحرز نتائج طيبة ولكنه لا يزال مقيداً في عمله بسبب تخصيص الأموال بشكل محدود وتقلص حجم التمويل الأساسي. وأضاف أن نوافذ التمويل الأربع تتيح الفرصة لمزيد من المرونة.

٢١ - وأكد مدير مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي أن البرنامج بصدد تكييف النموذج الذي يتبعه في تسيير العمل مع النقص في الموارد الأساسية إلا أن تقلص حجم التمويل يعوقه عن التصرف في سياق القصد الاستراتيجي ويحد من قدرته على التطرق إلى بعض مجالات الخطة الاستراتيجية مما يعزى إلى تخصيص التمويل لأغراض محددة. ونتيجة لذلك يجري البرنامج حالياً مسحا للطلب على خدماته في السنتين اللاحقتين.

٢٢ - تناول نائب مديرة البرنامج مسألتي الإدارة القائمة على النتائج والمعلومات المجزأة وذكر أن البرنامج الإنمائي على استعداد لمد أعضاء المجلس بمعلومات مفصلة عن مواضيع شتى من بينها الأخلاقيات ومراجعة الحسابات.

٢٣ - واعتمد المجلس القرار ٥/٢٠١٦: استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

رابعاً - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٤ - عرض مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي التقرير السنوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية البرنامج للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ (DP/2016/11).

٢٥ - وأعرب أعضاء المجلس عن غبطتهم لتقدم البرنامج بعزم وطيد على طريق النهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيدين المؤسسي والبرنامجي. ونوهوا بالنجاح المحرز فيما يتصل بتمكين المرأة اقتصادياً والمشاركة في الحياة السياسية والعنف الجنساني وبارتفاع عدد المكاتب القطرية التي تبلغ بالنتائج المحرزة في مجال المساواة بين الجنسين. وأبدوا رضاهم عن الأدوات والترتيبات المؤسسية الداعمة للجهود البرنامج الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ورحبوا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وطلبوا موافقهم بتفاصيل خطط البرنامج لتعزيز تلك الشراكة في ظل المبادرة الرئيسية في هذا المضمار. وشجعوا البرنامج على توسيع نطاق التعان مع مؤسسات الأمم المتحدة بناء على المزايا المقارنة وطلبوا من البرنامج الإنمائي تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة. ورحبوا بالتقدم المحرز في تحقيق التوازن بين الجنسين في القوة العاملة وإن شددوا في الوقت نفسه على ضرورة إسناد مزيد من الأدوار القيادية للمرأة.

٢٦ - ورحبت الوفود بالتحول إلى اتخاذ إجراءات تصبح النساء والفتيات في ظلها عناصر تغيير، الأمر الذي يستلزم إجراء تحليل كمي متعمق وتوفير الملاك الوظيفي اللازم. وأعربت عن قلقها من تأثير قيود التمويل بشكل غير متناسب في الهيكل الجنساني للبرنامج. وتساءلت الوفود عما إذا كان البرنامج في سبيله إلى تحقيق الهدف المحدد في إطار بند النفقات المتعلقة بأنشطة المساواة بين الجنسين وذلك في ضوء الزيادة التي شهدتها هذا المجال في عام ٢٠١٥ وطلبت موافقها بتفاصيل الإجراءات التي يتخذها البرنامج لتسريع وتيرة الأداء. ورحبت بالتحول إلى تمويل مبادرات أطول أجلاً تهدف إلى إحراز نتائج في مجال الشؤون الجنسانية إلا أنها ركزت على أنه لم ترد في التقرير أي إشارة إلى أهمية إشراك الرجال والفتيان في أنشطة

المساواة بين الجنسين. وأبدت رضاها عن ما اتخذته البرنامج، بناء على توصيات مكتب التقييم المستقل، من إجراءات كان لها أثرها في أنشطة المساواة بين الجنسين. وقالت إنها تود أن يتم إحراز تقدم في عام ٢٠١٦. وأقرت بضرورة أن يجري في عام ٢٠١٨ الجمع بين استراتيجية المساواة بين الجنسين والخطة الاستراتيجية. ولكنها ارتأت ضرورة تضمين استراتيجية المساواة بين الجنسين خططاً وأهدافاً محددة تنصب على التنفيذ العملي. ورددت الوفود آراء متماثلة تسلط الضوء على وجوب أن يكون النساء والأطفال عناصر تغيير وليس مجرد فئات مستفيدة ورحبت بتولي البرنامج دور القيادة في سياق خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وباتباعه نهجاً قطاعية شاملة.

٢٧ - وردا على ما تقدم، أكد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي أن النهج الذي يتبعه البرنامج في بناء القدرات ينصب على بناء قدرات الشركاء على الصعيد الوطني. وذكر أن الهدف ٥ وخطة عام ٢٠٣٠ يتصدران أعمال المنظمة مقترنين بالمفهوم القائل بأهمية دور النساء بوصفهن من قيادات التنمية. وقال إن من دواعي فخر البرنامج أن يقود الجهود المشتركة المبذولة في سياق النهج القطاعي الشامل لكفالة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية، أفاد بأن البرنامج يهدف إلى إنفاق ١٥ في المائة على الأقل على الأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين المضطلع بها في سياق البرامج، لا سيما البرامج المتصلة بمرحلة ما بعد الأزمة؛ وذكر أن الفريق المعني بالشؤون الجنسانية يُشارك في ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من برامج تندرج فيها الشؤون الجنسانية ضمن الأهداف الهامة أو الرئيسية. وفيما يتصل بأدوات البرمجة الجيدة النوعية، قال إن الضمانات الاجتماعية والبيئية تشمل معايير للحدود الغرض منها تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في البرامج القطرية. وأضاف أن البرنامج يلتزم بإحراز نتائج أفضل حيث يتخذ خطوات محددة لبناء قدرته المؤسسية في مجال الشؤون الجنسانية. وأفاد بأن البرنامج يسعى إلى إكمال قوام المكاتب القطرية بحيث تضم عنصراً قوياً معنياً بالشؤون الجنسانية. وقال إن المجالات التي يلزم فيها بوجه خاص إجراء تحسينات تشمل الحد من أخطار الكوارث والإنعاش في مرحلة ما بعد الأزمة والبيئة. وأكد حرص البرنامج على العمل مع الرجال والفتيان من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وقال إن ذلك يحدث بالفعل في المكاتب القطرية التي تتوافر فيها القدرة الابتكارية بقدر أكبر. وشدد على أهمية الشراكات، لا سيما مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأكد أن البرنامج يعمل بهمة على ترقية النساء المنتميات إلى البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى المناصب الإدارية العليا.

٢٨ - وقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية البرنامج للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ (DP/2016/11).

خامسا - تقرير التنمية البشرية

٢٩ - قدم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية تقريرا شفويا عن المشاورات التي أجريت توطئة لإعداد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤.

٣٠ - وأثنى أعضاء المجلس على المكتب لتنظيمه عملية التشاور وشدد على أهمية تقرير التنمية البشرية. وأكد أحد الوفود أهمية البيانات المقدمة بوصفها بيانات موضوعية قائمة على الأدلة وإمكانية تعميق المشاورات مع الدول الأعضاء. وطلب وفد آخر تفاصيل بشأن المرحلة التي بلغت المشاورات الإقليمية وطلب معلومات عن الجدول الزمني للمشاورات مع الدول الأعضاء وعن سبل ومواعيد إيصال الردود وتساءل عما إذا كان سيجري طرح مذكرة مفاهيمية أخرى أكثر إسهاباً أم لا. ولفت الوفد الانتباه إلى أن حكومة بلده ترأس اللجنة الإحصائية وطلب إيضاح دور اللجنة المذكورة في تنسيق عملية إعداد تقرير التنمية البشرية ودرجة الاتساق بين المؤشرات المستعان بها في التقرير والمؤشرات التي أعدت على الصعيد الوطني.

٣١ - وبالإشارة إلى ما تقدم، أكد مدير مكتب تقرير التنمية البشرية أن هدف المكتب هو كفالة موضوعية البيانات الواردة في التقرير واستنادها إلى الأدلة بأقصى قدر ممكن وأفاد بأنه كانت هناك على الصعيدين الوطني والعالمي مشاكل فيما يتعلق بالبيانات وأن عملية تحسين البيانات لا تتوقف. وقال إن المكتب عقد العزم على الاستناد إلى العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعنى بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة. وأضاف أن المكتب أولى الاعتبار للبيانات غير الرسمية وما يتصل بها من بحوث من قبيل البيانات الآنية والبيانات الضخمة. وأيد الرأي القائل بإمكانية تعميق المشاورات مع الدول الأعضاء وقال إنه ثبت أن الحوار الثنائي يُثري النقاش بوجه خاص. وأضاف أن المكتب سعى إلى الاستفادة من نشر تقارير التنمية البشرية الإقليمية في الدخول في مشاورات وفي الوقت نفسه ظلت المشاورات الثنائية مستمرة بشأن مسائل شتى من بينها السياسات المبتكرة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واحتتم قائلاً إن المكتب سيتشاور مع المجلس ويوفر وثائق تتضمن مزيداً من التفاصيل بمجرد بلورة التقرير بقدر أكبر.

٣٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الشفوي المتعلق بالمشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦.

سادسا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

٣٣ - عرض نائب مديرة البرنامج البند وقدم وثيقة البرنامج القطري لكل من جنوب السودان وموريشيوس وطلبات التمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والرأس الأخضر وغابون وموريتانيا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وطلب التمديد الثاني لمدة سنة لكل من البرنامجين القطريين لبوركينا فاسو واليمن من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وطلب التمديد الثاني للبرنامج القطري للسنغال من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا معلومات أكثر تفصيلا عن وثائق البرامج القطرية وعرض طلبات التمديد من المنظور الإقليمي.

٣٤ - وإثر المناقشات، راجع المجلس التنفيذي واعتمد، وفقا لمقرره ٧/٢٠١٤ وثيقة البرنامج القطري لموريشيوس (DP/DCP/MUS/4) ووثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان (DP/DCP/SSD/2).

٣٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالطلبات الواردة في الوثيقة (DP/2016/12) والمتعلقة بالتمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والرأس الأخضر وغابون وموريتانيا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣٦ - ووافق المجلس التنفيذي على طلب التمديد الثاني لكل من البرنامجين القطريين لبوركينا فاسو واليمن من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وعلى طلب التمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري للسنغال من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وهي الطلبات الواردة في الوثيقة DP/2016/12.

سابعا - التقييم

٣٧ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي التقرير السنوي المتعلق بالتقييم (DP/2016/13) وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج رد الإدارة على التعليقات.

٣٨ - ورحب أعضاء المجلس بالتقرير، لا سيما ما ورد فيه من تقييم مواضيعي لإسهام البرنامج في أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة التي أحرزت تقدما كبيرا. وشجعوا البرنامج على تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم، وبخاصة التوصية بمنح الأولوية للعمل المتصل بالشؤون الجنسانية وتوفير الموارد اللازمة له بحيث يُحدث تغييرا. ولاحظوا أنه

تم على الصعيد القطري إحراز تقدم في مواءمة البرامج القطرية مع الأولويات الوطنية في بلدان شتى، من بينها بلدان متوسطة الدخل، إلا أنهم ذكروا أن اعتماد البرنامج بشكل أساسي في بعض البلدان على مصدرين اثنين للتمويل يثير تساؤلات عن مدى جدوى البرامج. وشجعوا البرنامج الإنمائي على استخلاص الدروس من البرامج القطرية التي أعاق فيها عدم وجود استراتيجيات إنمائية واستراتيجيات خروج طويلة الأجل وامتصاصة إحراز نتائج تحدث تحولا.

٣٩ - وأنتت الوفود على جهود البرنامج في مجال التنسيق وعلى فعاليته في مجال توحيد الأداء وأكدت أن آليات التنفيذ في حاجة إلى التحسين اجتنابا للتشتت. وذكرت أنها تود أن تشهد مزيدا من التعاون في مجال بناء القدرات فيما بين مكاتب التقييم بالوكالات وطلبت معلومات مفصلة عن جهود مكتب التقييم المستقل في مجال بناء القدرات على الصعيد القطري ورحبت باستعانة البرنامج في عمله ببرمجية EvalLink. وشجعت المكتب على إيلاء مزيد من الاهتمام للصلة بين إنتاج البيانات واستخدام المكاتب القطرية لها. وأعربت عن تقديرها لعدد التقييمات اللامركزية ولردود الإدارة ولكنها ذكرت أن معدلات الإنجاز والامتثال منخفضة. وشجعت البرنامج الإنمائي على الاستعانة بالبيانات والتقييمات في تحسين الاستراتيجيات العامة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها بشكل أفضل. وقالت إن نظام تتبع استجابة الإدارة يعد أداة جيدة في هذا الصدد ومن ثم ينبغي تدعيمه. وشددت على أهمية التقييم المستقل على نطاق المنظومة بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠ وحثت مؤسسات الأمم المتحدة على التعاون لكفالة توفير الموارد اللازمة له وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. وطلبت معلومات حديثة عن ثقافة التقييم في البرنامج الإنمائي والمعوقات التي تعترضه وشددت في الوقت نفسه على أهمية استمرار وجود البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل.

٤٠ - وردا على ما تقدم، أكد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي أن البرنامج ينفذ التوصيات الواردة في التقييم مستخدما في ذلك ختم المساواة بين الجنسين وأدوات التحليل الجنساني لقياس التقدم. وفيما يتعلق بالموارد المعتمد عليها، قال إن موارد البرنامج التمويلية متنوعة ووفيرة ومحكومة بالشفافية وغير مقيدة ومرتكزة على مبدأ المسؤولية الوطنية ولم تشكل أي عقبة تحول دون الاضطلاع بأنشطة تحدث تحولا. وأضاف أن نسبة التمويل إلى التحول في المنظمة ما زالت أعلى نسبة في الأمم المتحدة. أما عن الصلة بين التقييم والتعلم، فأفاد بأن إعادة هيكلة مركز الموارد التقييمية أتاحت استخلاص دروس من التقييمات. وقال إن زيادة استقرار الموارد وتنقيح سياسة التقييم أمران من شأنهما أن

يساعدا على تحسين الأداء. وأضاف أن البرنامج يعتبر التقييم أداة لا غنى عنها وأنه يلتزم بشدة بالعمل في البلدان المتوسطة الدخل ومعالجة احتياجاتها الفريدة.

٤١ - ومن ناحية أخرى، أكد مدير مكتب التقييم المستقل أن الاعتماد بشكل أساسي على مصادر تمويل قليلة يحد من استقلال البرنامج الذاتي ومن نطاق أنشطته وذلك وضع يرتبط باختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وشدد على أنه بالإمكان عمل المزيد فيما يتصل ببناء القدرات اللازمة للتقييم وللقائمين عليه؛ وقال إن المكتب يعتمز التركيز بقدر أكبر على بناء القدرات من أجل تلبية الطلب المتنامي. وأضاف أن عملية توحيد الأداء تشكل، بحكم طبيعتها ونتيجة لتنوع الوكالات ونهج التقييم، تحدياً فريداً في هذا الصدد وأن أي جهود من هذا القبيل يحالفها التوفيق بقدر أكبر متى اضطلعت بها مكاتب مشتركة. وفيما يتعلق بتقييم نتائج التنمية والتحسينات التي أجريت وجهود مكتب التقييم الداخلي الرامية إلى كفالة الاهتمام بتلك التقييمات في وضع البرامج القطرية، أفاد بأن المكتب سيحدد موقفه الاستراتيجي من هذه المسألة مستقبلاً. وذكر أن استيعاب التوصيات أمر يُستدل منه على أن ثقافة التقييم في البرنامج قد تحسنت. وعن التقييمات اللامركزية، قال إن المكتب يعمل مع البرنامج الإنمائي على تعميم نظام تقييم منقح لقياس الأداء.

٤٢ - وأكد مستشار التقييم بمكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي أن المكتب يعمل مع البرنامج على معالجة المشاكل التي تنطوي عليها عملية إجراء تقييمات لامركزية جيدة النوعية. وقال إن المكتب تخطى الآن مرحلة استعراض التقارير إلى العمل مع المكاتب القطرية على استقاء الآراء بشأن نوعية التقييمات المركزية. وأضاف أن البرنامج سيبدأ في ضخ دماء جديدة في قائمة خبراء التقييم في الوقت الذي ساعدت فيه عملية إعادة هيكلة مركز الموارد التقييمية على استخلاص الدروس من التقييمات اللامركزية. وذكر أن البرنامج والمكتب سيعملان مع المكاتب الإقليمية والقطرية على وضع إرشادات ليهتدى بها في التقييمات اللامركزية.

٤٣ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٦/٢٠١٦: التقرير السنوي بشأن التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٤ - قدمت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير السنوي المتكامل بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2016/14).

٤٥ - ورحب أعضاء المجلس بأداء الصندوق المتميز في عام ٢٠١٥ ولاحظوا أن العناصر الثلاثة الرئيسية في خطة عمل أديس أبابا - أي تعبئة الموارد المحلية وتأمين التمويل الخاص والالتزام بتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - تحتل مكانة بارزة في ولاية الصندوق. وقالوا إن الصندوق هو المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الأمم المتحدة التي ينصب اهتمامها على أقل البلدان نمواً، الأمر الذي من أجله زود بقدرات فريدة من أهمها التمويل المراعي لمصالح الفقراء. وأضافوا أن الصندوق يعمل في أماكن لا تتوفر فيها أي مصادر أخرى للتمويل الخارجي فيقوم ببناء قدرات الشركاء المحليين وتهيئة الظروف لأنشطة القطاع الخاص لا سيما على الصعيد دون الوطني.

٤٦ - ونوهت الوفود بتقدم الصندوق بقدر لا يستهان به صوب تحقيق أهدافه الاستراتيجية وباستمرار أهميته وقيمه بالنسبة للجهات صاحبة المصلحة وهو ما تفيد به نتائج التقييم الذي أجري مؤخراً. ورحبت بالتغييرات التي اقترح، في سياق استعراض منتصف المدة، إدخالها على الإطار المتكامل للنتائج والموارد، وبخاصة التغييرات التي من شأنها أن تعزز السبل التي يتبعها الصندوق في إعداد التقارير الخاصة بشؤون الجنسين. وطلبت تضمين التقارير مستقبلاً مزيداً من التفاصيل بشأن أثر أنشطة الصندوق في الأجل الطويل. وأثنت على الصندوق بوجه خاص لاتباعه نهجاً مالية مبتكرة تحفز على وضع حلول جديدة. ودعت أيضاً بعض الوفود الصندوق إلى توسيع نطاق عمله ليشمل أقل البلدان نمواً قاطبة.

٤٧ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء تقلص التمويل الأساسي مما يمكن أن يعرض إنجازات الصندوق للخطر ويضطره إلى الحد من عدد أقل البلدان نمواً التي يعمل فيها ويقوض ولايته. وأكدت أن الصندوق "مؤهل" بالفعل لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وحثت الوفود الصندوق على مضاعفة جهوده إلى أقصى حد في مجال تعبئة الموارد والاستفادة تماماً من نوافذ التمويل المتاحة له ومن الصندوق الاستئماني لتمويل مرحلة الميل الأخير وأن يكفل في الوقت نفسه توافر تمويل حر ومضمون واللجوء إن اقتضى الأمر إلى نموذج التمويل الذي يعتمد فيه من الألف إلى الياء على المصادر الداخلية والاستثمار المباشر. ودعت الصندوق إلى تضمين الإطار الاستراتيجي القادم استراتيجية تضمن له الاحتفاظ بفعاليته وأهميته في حالة نقص التمويل الأساسي. وحث أعضاء المجلس البلدان على زيادة مساهماتها.

٤٨ - وردا على ما تقدم، طمأنت الأمانة التنفيذية للصندوق أعضاء المجلس إلى أن الصندوق يبذل قصاره لتحسين وضعه المالي بطرق من بينها الشراكات والصكوك المالية الجديدة التي توجد حلولاً جديدة لنقص التمويل في أقل البلدان نمواً. وذكرت أن وحدة التقييم في الصندوق أجرت منذ عام ٢٠١٠، على صغر حجمها، ٢٥ تقييماً الهدف منها

قياس الأثر المباشر والطويل الأجل وأدجت الدروس المستفادة منها في الإطار الاستراتيجي. وقالت إن الصندوق يسعى إلى إجراء مزيد من التقييمات المواضيعية إلا أن التمويل يشكل عقبة في هذا السبيل.

٤٩ - ومن ناحية أخرى، قال المدير المسؤول عن ممارسة تعميم الخدمات المالية إن الصندوق وضع البرنامج الخاص بإتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية وهو إطار تشخيصي الهدف منه تمكين النساء مالياً من خلال تعميم الخدمات المالية. وأضاف أن الصندوق يسعى من خلال البرنامج المذكور إلى جمع البيانات وتصنيفها لتتهدى بها الحكومات في وضع استراتيجياتها الخاصة بتعميم الخدمات المالية على النساء. ويأمل الصندوق أن يتسنى له تعزيز تلك البيانات في المستقبل لتصبح أداة قوية لتمكين المرأة.

٥٠ - وتكلم المدير المسؤول عن برنامج الصندوق لتمويل التنمية المحلية فقال إن الصندوق أعد، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، البرنامج العالمي المشترك المعنون "تنمية محلية منصفة وشاملة للجميع" الذي حرر الاقتصادات المحلية من الحواجز الهيكلية المعوقة التي تكبح قدرات المرأة وساعد على تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل المشاريع التي تتخطى الحواجز ويمكن قياس تأثيرها من حيث تمكين المرأة اقتصادياً.

٥١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٦: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: التقرير السنوي المتكامل بشأن النتائج التي حققتها الصندوق عام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

تاسعا - متطوعو الأمم المتحدة

٥٢ - قدم نائب مديرة البرنامج تقرير المديرة عن متطوعي الأمم المتحدة (DP/2016/5) وبعد ذلك أدلى المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ببيان.

٥٣ - ولقد رحب أعضاء المجلس بتقرير فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المنصب على النتائج وأعربوا عن تقديرهم لمتطوعي الأمم المتحدة والمتطوعين العاملين على الإنترنت الذين قام متطوعو الأمم المتحدة بحشدهم، لإسهاماتهم الجليلية في العمل على إقرار السلام وتحقيق التنمية. وقالوا إنهم يرون في متطوعي الأمم المتحدة شريكا قويا لمنظومة الأمم المتحدة يحفز على الابتكار في العمل التطوعي وبناء الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب مما يعزى في جانب منه إلى تزايد أعداد المتطوعين من بلدان الجنوب. ورحبت الوفود بمواصلة الاستثمار في تعبئة المتطوعين العاملين على الإنترنت وبازدياد الاستثمارات المالية في البرامج

المشتركة. وأعربت عن اغتباطها لما أحرزه متطوعو الأمم المتحدة من تقدم في توسيع قاعدة المعارف المتعلقة بقيمة العمل التطوعي وذلك بدعم الدراسات والتعاون مع المؤسسات البحثية. وأقرت بأن تنفيذ الخطة الخاصة بالعمل التطوعي التي اعتمدها الجمعية العامة يمثل فرصة كبرى لبناء شراكات تحدث تحولاً بما يوفر حلولاً. ورحبت بمبادرة متطوعي الأمم المتحدة إلى التشاور بصفة منتظمة مع الدول الأعضاء.

٥٤ - وحث أعضاء المجلس متطوعي الأمم المتحدة على زيادة الدعم المقدم إلى البلدان لتعبئة المتطوعين محلياً انطلاقاً من خطط وطنية وإقليمية. وحثوا متطوعي الأمم المتحدة على نشر إعلانات الوظائف الشاغرة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، لا سيما بين شباب بلدان الجنوب ومواصلة العمل على زيادة فرص المتطوعين وعدد المتطوعين الوافدين من بلدان الجنوب. وحثوا متطوعي الأمم المتحدة على الاستفادة من العمل التطوعي كوسيلة للمشاركة في الحياة المدنية وحفز التطوع تحقيقاً للتنمية على الصعيد الوطني. وأعربت الوفود عن تأييدها الشديد للعمل الذي يؤديه متطوعو الأمم المتحدة في أوقات الأزمة والتزاع حيث يشكلون قوة عملية حيوية غالباً ما تعمل في ظروف عصيبة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الاتجاه التنافسي الذي يشهده التمويل وحثوا الوفود على النظر في دعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة مالياً من خلال قنوات عدة، من بينها صندوق التبرعات الخاص. وأشاروا إلى ضرورة الحفاظ على قدر كافٍ من التوازن بين تعبئة المتطوعين وإدارة شؤونهم والترويج للخطط القطرية لتعبئة المتطوعين ودعمها لكفالة احتفاظها بقوة الأداء في مواجهة تناقص الأموال.

٥٥ - ومن ناحية أخرى أعربت الوفود عن تقديرها لاستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي وللمحة العامة العريضة التي وفرها وشملت العمليات التي يضطلع بها متطوعو الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ورحبت بعملية إعادة التوجيه الاستراتيجية والتركيز على الابتكار والمواءمة الداخلية وتعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج وأثبتت في الوقت نفسه على متطوعي الأمم المتحدة لوفائهم بثلاثي مؤشرات النتائج/النواتج المقررة لهم أو تخطيطهم لها. وأضافت الوفود أن عملية إعادة التوجيه جعلت من برنامج متطوعي الأمم المتحدة شريكاً استراتيجياً بدرجة أكبر ومنظمة تركز على إرضاء العملاء. وأشارت إلى أن التكيف مع خطة عام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية وأعربت عن سرورها لاستمرار التحول الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة في ظل الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٥٦ - ورداً على ما تقدم، أزجى المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الشكر للوفود لتقديرها لقيمة البرنامج والعمل التطوعي وحثوا متطوعي الأمم المتحدة ولما يبذلونه من

جهود من أجل إعادة تنظيم أنشطتهم لتركز بقدر أكبر على المجالات الاستراتيجية. وأيد الفكرة الداعية إلى مواصلة العمل على توسيع نطاق فرص المتطوعين وزيادة عدد المتطوعين من بلدان الجنوب ورفع مستوى دعم خطط المتطوعين الوطنية والإقليمية الرامية إلى حفز العمل التطوعي. وقال إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يسعى بوصفه برنامجاً للخدمات المشتركة يركز على إرضاء العملاء إلى تعزيز الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ورحب بالدعوة إلى زيادة التمويل الأساسي وأشار إلى أن صندوق التبرعات الخاص والإطار الاستراتيجي تمويلهما وتمتلكهما الدول الأعضاء قاطبة. ونوه بتعليق المجلس الذي مفاده أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة برهن على أنه شريك سريع الاستجابة وسباق إلى العمل ويركز على النتائج. وأعرب عن سروره للإقرار بأنه لولا متطوعو الأمم المتحدة الذين يمثلون ثلث القوام المدني الدولي في بعثات حفظ السلام ما كان يمكن للأمم المتحدة أن تنشر تلك البعثات وما كان يمكن تنفيذ الولايات المسندة من مجلس الأمن.

٥٧ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٦/٢٠١٦ المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة: تقرير مديرة البرنامج.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا - بيان المدير التنفيذي والتقارير السنوي للمدير التنفيذي

٥٨ - وجه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الانتباه في بيانه أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للصندوق) إلى أهمية استعراض منتصف المدة لخطة الصندوق الاستراتيجية وميزانيته المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأفاد بأنه اقترح في الاستعراض إجراء تعديلات طفيفة وتغييرات في الموارد المتاحة والمواءمة بشكل أفضل مع خطة عام ٢٠٣٠، بما يكفل الاستجابة على نحو أفضل لبيئة التنمية والعمل الإنساني المتغيرة. وقال إن الاستعراض أكد مجددا أهمية تركيز الصندوق على توجيهه الاستراتيجي (بؤرة الاهتمام) والنموذج الذي يتبعه في تسيير الأعمال. وأضاف أن الاتفاقات العالمية الأخيرة مثل برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج العمل لما بعد عام ٢٠١٤ وخطة عمل أديس أبابا حددت وضع الصندوق من الناحية الاستراتيجية ولكن الموارد المالية تقلصت في مواكبة لتقلص التمويل المستمد من الموارد العادية. وأفاد بأن الصندوق احتفظ في الميزانية المنقحة بحصة الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية على الرغم من اضطراره إلى تنفيذ تدابير تقشف. ولقد عمل الصندوق مع الشركاء في جميع القطاعات، ومن بينهم الجهات المانحة غير التقليدية، على جمع أموال إضافية.

٥٩ - ومضى قائلاً إن الصندوق حرص على كفالة الربط باستمرار بين العمل الإنساني والتنمية بحيث تجري معالجة الأسباب الجذرية من قبيل الفقر وعدم المساواة وترسيخ الاهتمام بها في إطار سندياي للحد من أخطار الكوارث واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقال إن الصندوق بتصرفه على هذا النحو وضع النساء والفتيات في صدارة الحل الرامي إلى تخفيف حدة الأزمات ومنع نشوبها في المستقبل. وسلط الضوء على مشاركة الصندوق في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في عام ٢٠١٦ وتطرق إلى ما يضطلع به من أعمال إنفاذاً للأرواح في غمار الكوارث والتزاع في الجمهورية العربية السورية والعراق ونيبال ونيجيريا إضافة إلى مكافحة فيروس زيكا. وحث الحكومات على المصادقة على البيان المشترك المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ وتأييد ميثاق العمل من أجل الشباب ومعهم في سياق العمل الإنساني.

٦٠ - وأشار المدير التنفيذي إلى تقدم الصندوق بشكل مطرد في تنفيذ خطته الاستراتيجية وزيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها وإلى نجاحه في مساعدة الحكومات على إدماج المسائل المتصلة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية في عمليات التخطيط والميزانيات الوطنية. وسلط الضوء على دور الصندوق في الدعوة إلى إدراج أولويات المراهقين والشباب في أطر التنمية وقال إن المساعدة على تعزيز المزايا الديمغرافية والاستفادة منها تشكل أحد الجوانب الرئيسية في هذا الصدد. وأضاف أن إمكانية الاستفادة من البيانات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهي إمكانية لم تطرق بعد، تشكل عنصراً حافزاً قوياً لعمل الصندوق المتعلق بتحقيق التنمية استناداً إلى الأدلة وبناء القدرات الوطنية في مجال إنتاج البيانات المتصلة بالسكان وتحليلها ونشرها.

٦١ - وشدد المدير التنفيذي على التزام الصندوق بكفالة الرقابة بصورة فعالة وقال إنه توسع في أنشطته التقييمية وأعاد الاعتماد الذي كان مخصصاً في الأصل لميزانية مكتب التقييم واستثمر بقدر أكبر في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق. وسلط الضوء على التزام الصندوق بترسيخ ثقافة قوامها الأخلاقيات في المنظمة وذلك من خلال التوعية في هذا المجال، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والقطري، والتدريب على الإدارة. وقال إنه بالنظر إلى المشهد المالي يجري الصندوق استعراضاً لمدى الفعالية والكفاءة في المنظمة وسوف يلتزم التوجيه من المجلس بمجرد اكتمال الاستعراض. وكرر في ختام بيانه تأكيد أهمية الموارد العادية لكفالة أداء الصندوق لولايته.

٦٢ - وقدم المدير التنفيذي، في سياق تقريره السنوي، التقرير الجامع لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٤-٢٠١٧ وللتقرير المرحلي

عن تنفيذها (DP/FPA/2016/2/ Part I)؛ وتقرير الاستعراض الإحصائي والمالي (DP/FPA/2016/2. Part I/Add.1)؛ والتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٥ (DP/FPA/2016/2/Part II)؛ واستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2016/3)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق باستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2016/4).

٦٣ - ورحب أعضاء المجلس باستعراض منتصف المدة والخطوات التي اتخذها الصندوق لمواءمة خطته الاستراتيجية وميزانيته المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع خطة عام ٢٠٣٠ واستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والذي حل موعده في عام ٢٠١٦ وذلك مع التكيف في الوقت نفسه مع الاتجاهات الحديثة في مجال التمويل. وأبدوا ثقتهم في أن الصندوق بات بفضل الخطة الاستراتيجية المنقحة في وضع يمكنه تماما من أداء ولايته. وكرروا تأكيد تأييدهم القوي لولاية الصندوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وهي تتمحور حول أربعة من نواتج الخطة الاستراتيجية. وأيدوا بشدة مواصلة التركيز على بناء القدرة الوطنية وعلى الدعوة وتوفير الدعم التقني في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وأعربوا عن تقديرهم لما يتسم به التقرير السنوي من وضوح وتوازن ولازدياد مستويات الفعالية والكفاءة في المنظمة ولعمق التحليل ولاتباع نهج أفضل في الإدارة على أساس النتائج. وذكرت الوفود أن الصندوق يأتي في صدارة الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة البيانات المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بحيث يُستفاد منها في تحسين التخطيط والرصد والتقييم في إطار الأهداف المقررة وفي صنع القرار على الصعيد الوطني.

٦٤ - ورحبت الوفود بتركيز الصندوق بشدة على المراهقين والشباب وذكرت أنه يتوجب عليه مواصلة أداء دور قوي في تدعيم المزايا الديمغرافية من خلال تنسيق الجهود في هذا الصدد على صعيد الأمم المتحدة. وشددت على ضرورة تسريع وتيرة التقدم في بعض المجالات، من أبرزها مجال بناء القدرات اللازمة لاتباع نهج قوامه حقوق الإنسان في وضع السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني. وشددت أيضا على أهمية دوره في المساعدة على بناء القدرة الوطنية اللازمة لجمع البيانات في المجالات المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إنها تتوقع أن يقود الصندوق الجهود في مجالات بالغة الأهمية لضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بحلول عام ٢٠٣٠. وأعربت عن قلقها لأن السياسات الموضوعية في المقرر لم تتجسد بالقدر الكافي في التنفيذ على الصعيد القطري. وأبدت بعض الوفود اهتماما شديدا بمشاركة الصندوق في حركة تنظيم الأسرة ٢٠٢٠

وبرنامج الصندوق الخاص بتوفير الإمدادات اللازمة في هذا الصدد ودعت الجهات المانحة إلى المشاركة. وشددت وفود أخرى على أهمية احترام المسؤولية الوطنية وأعربت عن أملها في أن يقوم الصندوق في حدود ولايته، باستغلال مزاياه المقارنة في دعم أقل البلدان نمواً بموجب برنامج عمل اسطنبول.

٦٥ - وأيد أعضاء المجلس بشدة العمل الذي يضطلع به الصندوق في مجال التنمية. بمفهومها التقليدي المتصل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحث أعضاء المجلس الصندوق على زيادة ما يقدمه من دعم في أوقات الأزمات. وسلطوا الضوء على الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية وشددوا على أهمية توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعمل على مكافحة العنف الجنساني في وقت الأزمات. وقالوا إنهم يعولون على الصندوق في النهوض بالالتزامات المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وكفالة أن تشكل النساء والفتيات أحد محاور الاهتمام الرئيسية في سياق العمل الإنساني وتعميم مراعاة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في منظومة الاستجابة الإنسانية. وأعرب البعض عن قلقهم لأن صندوق الطوارئ واحتياطي الاستجابة في المجالات الإنسانية لا يزال ناقصاً التمويل أو أبقى عليهما عند مستوى منخفض. ووجهت الوفود الانتباه إلى استجابة الصندوق القوية في مواجهة فيروس الإيبولا وشجعت على مساعدة البلدان على إقامة بنى تحتية طبية مستدامة وصلبة وإنشاء آليات وقائية لمكافحة فيروس زيكا.

٦٦ - ورحبت الوفود بتشديد المساءلة المالية في الصندوق وتحسين استخدام الموارد وبعدم اقتران رأي مراجعي الحسابات بأي تحفظات وبالامتثال التام لمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وشجعت بعض الوفود الصندوق على مواصلة تعزيز الهياكل الإقليمية وأدوات إدارة المخاطر وقالت إنهما تتطلع إلى تقييم إطار إدارة المخاطر في المؤسسة في عام ٢٠١٦. وشدد أعضاء المجلس على أهمية وظيفتي التقييم ومراجعة الحسابات ورحبوا بالزيادة المقترحة في تمويل تقييمات المؤسسات. وأثنت الوفود على الصندوق لما أحرزه من تقدم في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ونوهت باستعداده لتحسين خدمات مكتب أمين المظالم بالاستعانة بخطة عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ مما يشمل إجراء استعراض لأداء دوائر الشؤون الإدارية وسياسات السفر في الصندوق.

٦٧ - وأعرب أعضاء المجلس مرة أخرى عن القلق إزاء انخفاض الموارد العادية وأشاروا إلى تأثير ذلك سلباً في قدرة الصندوق على الأداء. وشجعت الوفود الجهات المانحة على زيادة المساهمات في الموارد الأساسية وحثت الصندوق على السعي بحماسة إلى إيجاد سبل مبتكرة للتمويل. وأبدى البعض قلقاً من أن الخطوط الفاصلة بين كل من دوري الجهات المانحة

والبلدان المشمولة بالبرامج تبدو مشوشة في خطة عام ٢٠٣٠ مما يمكن أن يؤثر بشكل سلبي في البلدان آفة الذكر المدعوة الآن إلى تعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية الوطنية حيث إن التمويل الذي يقدمه الصندوق لم يعد وحده كافيا. وشددت بعض الوفود على أن بعض الحكومات تنوء بأعباء وديون ثقيلة وحثت الصندوق على توخي الحصافة لدى التماس أي دعم مالي إضافي من البلدان عن طريق تعبئة الموارد المحلية. وأكدت وفود عدة أنها ستبقي مساهماتها عند مستواها الراهن في حين أعلنت وفود أخرى أنها ستزيد مساهماتها في الموارد العادية.

٦٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للصندوق لمشاركته في مبادرة توحيد الأداء. وشجعوا الصندوق على التوسع في المشاركة في النهج المشتركة المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وعلى العمل في الأفرقة المشتركة المعنية بالسياسات والاشتراك في البرمجة على الصعيد القطري. وأشاروا إلى أن الاستعراض القادم الذي سيجري بعد أربع سنوات يمكن أن يساعد على تحديد مهام الوكالات في السياقات القطرية المختلفة وطرق مشاركتها في العمل على نحو أفضل وأعربت الوفود عن أملها في أن تستحدث الدول الأعضاء هيكلًا أفضل لتمويل التنمية يزيد فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. وشجعت الصندوق على مواصلة تحسين سبل التعاون والتنسيق مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة.

٦٩ - وردا على ما تقدم، أرحى المدير التنفيذي للصندوق الشكر للمجلس لتأييده القوي لولايته، لا سيما ما يتصل منها بالعمل الإنساني والمزايا الديمغرافية. وأكد مجددا أنه ستجري مواءمة الجوانب الرئيسية من خطته الاستراتيجية بصورة تامة مع خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسوف يقوم الصندوق بتجديد احتياطي الاستجابة الإنسانية ماضيا قدما صوب كفالة فعالية أدائه في الأزمات. وفيما يتعلق بضرورة أن يبني الصندوق قدراته في مجال حقوق الإنسان، قال إن الصندوق يعمل مع لجنة حقوق الإنسان من أجل إحراز نتائج في الواقع العملي. وأضاف أن الصندوق عاكف على بناء قدراته في مجال جمع البيانات والأدلة المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهو يعمل في هذا الصدد مع الحكومات. وأفاد بأن الصندوق منخرط الآن في عملية إعداد الاستعراض الجديد الذي سيجري بعد أربع سنوات، وطمأن الوفود في هذا السياق إلى أن الصندوق سيعمل معها من أجل استجلاء احتياجاتها الإقليمية وسيكفل في الوقت نفسه مشاركتها في صوغ الخطة الاستراتيجية القادمة. وقال إن الصندوق يبذل قصارى جهوده لتعبئة موارد إضافية، بطرق من بينها استراتيجيته الجديدة لتعبئة الموارد وإقامة شراكات جديدة. وشدد على أهمية تمويل

الموارد العادية وذكر في هذا الصدد أن الصندوق يعمل بمهمة على استرداد التكاليف إلا أنه يتوجب على الدول الأعضاء أن تتقيد بالتزاماتها.

٧٠ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٩/٢٠١٦: استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي للمدير التنفيذي.

٧١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٠/٢٠١٦: استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

حادي عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

٧٢ - قدمت نائبة مدير صندوق الأمم المتحدة للسكان (في شؤون البرامج) عرضا عاما لمشروع وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية لعام ٢٠١٧. وشددت على أهمية المسؤولية الوطنية وعملية التشاور التي اضطلع بها بدعم من الصندوق خلال إعداد البرنامج القطري. وبعد ذلك عرض المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مشروع البرنامج القطري لجنوب السودان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من منظور إقليمي.

٧٣ - وأعرب أحد الوفود عن كامل تأييده للبرنامج القطري الخاص ببلده وأكد أنه جرت الاستفادة في عملية إعداد البرنامج القطري من نهج قوامه المشاركة الكاملة. وشدد على أهمية جمع البيانات والأدلة لدى وضع البرنامج.

٧٤ - وأقر المجلس التنفيذي، وفقا لقراره ٧/٢٠١٤، وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/FPA/CPD/SSD2).

٧٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بطلب التمديد لمدة سنة للبرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية لعام ٢٠١٧ (DP/FPA/2016/6).

ثاني عشر - التقييم

٧٦ - عرضت مديرة مكتب التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي المتعلق بمكتب التقييم في الصندوق (DP/FPA/2016/5) والتقييم المواضيعي للدعم المقدم من الصندوق في مجال بيانات تعداد السكان والمسكن بغرض الاهتمام بها في صنع القرار ووضع

السياسات، ٢٠٠٥-٢٠١٤. وقدمت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) رد الإدارة على التعليقات على كل من الوثيقتين.

٧٧ - ورحب أعضاء المجلس بخطة التقييم المتعددة السنوات المدرجة في الميزانية وازدياد تنوع التقييمات على الصعيدين القطري والإقليمي. وأعربوا عن تقديرهم لتحسن تقييمات البرامج القطرية وقالوا إنهم يتطلعون لإجراء دراسة بشأن الدروس المستفادة في عام ٢٠١٦. ورحبوا بجهود إعداد إرشادات بشأن إجراء تقييمات على صعيد البرامج لكفالة الالتزام في التقييمات اللامركزية بسياسة وخطة التقييم. ورحبوا بمبادرات نشر نتائج التقييم وشجعوا الصندوق على الاسترشاد في عملية البرمجة بالدروس المستفادة وحثوه على إدماج أدوات الإبلاغ عن مؤشرات التقييم التي توفرها خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نظامه لتقييم النوعية. ورحبوا بالتحسينات التي أجريت في مجال تتبع مسار الأموال المخصصة للتقييم وشجعوا الصندوق على تحقيق هدفه المنشود المتعلق بتخصيص ٣ في المائة من الميزانية للتقييم وطلبوا موافقتهم ببيان أشمل بالنفقات الخاصة بالتقييم.

٧٨ - ونوهت الوفود بالزيادة المقترحة في ميزانية مكتب التقييم ولاحظت في الوقت نفسه التخفيضات في تمويل عدد من تقييمات البرامج القطرية. وشجعت الصندوق على مواصلة بناء قدرة تقييمية على الصعيدين المؤسسي والوطني ورحبت بالجهود الرامية إلى تحسين قائمة الاستشاريين. وشجعت المدير ومكتب التقييم على المشاركة بهمة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأشارت إلى أن التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة قد تكون مفيدة في رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والإبلاغ عنه ولكنها تتطلب تمويلاً كافياً. وقالت إن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات يتيح فرصة لتعزيز التعاون على نطاق المنظومة في مجال التقييم والتمس أحد الوفود أيضاً بشأن التسلسل الهرمي للقائمين على التقييم وكيفية اختيارهم.

٧٩ - وردا على ما تقدم، كررت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) تأكيد التزام الصندوق بوظيفة التقييم وشددت في الوقت نفسه على أهمية توافر موارد كافية في هذا الصدد. وقالت إن الصندوق يحرص على بحث السبل التي يمكن من خلالها كفالة إجراء التقييمات مع ضمان استقلال الوظيفة وفعاليتها. وأضافت أنه من المهم الموازنة بين الاحتياج إلى التقييم والموارد المتاحة بما يكفل تعظيم أثر التقييم.

٨٠ - وأكدت مديرة مكتب التقييم التابع للصندوق أن الصندوق يؤدي دوراً فعالاً في فريق التقييم فيما يتعلق بمسألة إضفاء الطابع المهني على التقييم والمسائل المتصلة بالتقييمات

التي تجري على صعيد المنظومة وعلى صعيد مشترك. وتطرق إلى هدف تخصيص ٣ في المائة من الميزانية للتقييم فأكدت طابعه الطموح ولكنها أفادت بأن الصندوق يحرز بالتدريج، رغم تدابير التقشف، تقدما لا يستهان به. وقالت إن الصندوق حقق فيما يتصل بكفالة الفعالية عددا من المكاسب مما أتاح له إجراء مزيد من التقييمات مع الاعتماد في الوقت نفسه بقدر أكبر على موارد أخرى لتمويل التقييم، وهي استراتيجية سيواصل الصندوق اتباعها. وفيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية للبرامج، قالت إن الصندوق يعتزم القيام، تماشيا مع التزاماته المبينة في خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية، بتنوع مجموعة التقييمات بحيث لا تقتصر على البرامج القطرية بل لتشمل أيضا الأنشطة المتعددة السنوات. وأضافت أنه يهدف إلى ضمان تركيز التقييمات على الأنشطة الرئيسية حيث توجد حاجة إلى استخلاص الدروس وإلى المساءلة. أما النفقات فيجري تتبعها من خلال نظام البرمجة العالمي بغرض تحسين عملية الإبلاغ. وأكدت أن ٢٠ من ٢٢ تقييما للبرامج القطرية لعام ٢٠١٦ قيد الإعداد حاليا. وقالت إن أي قصور يرجع إلى الحالة المالية ولكن الصندوق عاكف على العمل من أجل إيجاد حل. وذكرت أن سياسة التقييم المنقحة تحدد التسلسل الهرمي للقائمين على التقييمات المصنفة على نطاق واسع إلى تقييمات على مستوى المؤسسة (مواضيعية ومؤسسية وبرنامجية ومشتركة) وتقييمات على مستوى البرامج، من بينها التقييمات التي تجري على الصعيدين الإقليمي والقطري. وشددت على أن خطة عام ٢٠٣٠ تنيط بالدول الأعضاء دورا في التقييمات التي تجري على الصعيد الوطني إسهاما في عمليات الاستعراض والتعلم على الصعيد الوطني المنوط بالصندوق دعمها بمقتضى سياسة التقييم لعام ٢٠١٣.

٨١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١١/٢٠١٦: التقرير السنوي لمكتب التقييم التابع للأمم المتحدة.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثالث عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي للمديرية التنفيذية

٨٢ - عرضت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥ (DP/OPS/2016/2) وسلطت الضوء على أداء المكتب في عام ٢٠١٥ حيث زاد معدل الإنجاز بنسبة ١٦ في المائة. وتناولت التحسينات الرامية إلى رفع الكفاءة فذكرت أن تلك التحسينات تشمل تطوير نظام تخطيط موارد المؤسسة ليصبح OneUNOPS واستحداث نظام معلومات واتصالات جديد. وقالت إن المكتب يعمل على كفالة توخي المرونة في تخطيط البنى التحتية ووضع نهج قوامه النظم المتكاملة ليتبع فيما يخص البنى التحتية. وتفيد

نتائج استقصاء أجري مؤخرا بأن معدل رضا العملاء والشركاء ارتفع في عام ٢٠١٥ إلى ٨٢ في المائة. ووجهت الانتباه إلى النجاح الذي أحرزه المكتب جنبا إلى جنب مع الشركاء في إنجاز مشاريع في مجال البنى التحتية في أفغانستان والسودان وكوسوفو وهاييتي وفي مجال المشتريات في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار إضافة إلى تدريب ما يربو على ٦٠.٠٠٠ شخص. وذكرت أن المكتب يتوسع أيضا في خدمات الاستضافة.

٨٣ - وأكدت المديرية التنفيذية أن المكتب يقيم شراكات أكثر من نصفها مع مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، وتشمل خدمات الموارد البشرية. وقالت إن المكتب يتطلع إلى المشاركة بصفة منتظمة في الأفرقة القطرية بوصفه عضوا فيها ويعمل عن كثب مع الحكومات حيث يقترح أنشطة تدرج في أطر التنمية الوطنية. ووجهت الانتباه إلى العمل الذي يقوم به المكتب في أوقات الأزمات والتراع، ويشمل تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين في الجمهورية العربية السورية في مجالات الأمن والكهرباء واللوجستيات والإيواء ومشاريع الإعمار في دولة فلسطين (غزة). وقالت إن المكتب سينشر في عام ٢٠١٦ أول تقرير سنوي أعده في اتساق مع المبادرة العالمية لإعداد التقارير. وهو أول مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة تقوم بذلك. وأفادت بأن المكتب كان بصدد عملية استعراض منتصف المدة ليوائم استراتيجية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع خطة عام ٢٠٣٠، وهي الاستراتيجية التي سيقدمها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦. وشددت على ضرورة أن تبحث الأمم المتحدة إمكانية زيادة الاستعانة برأس المال الخاص في مجال التنمية.

٨٤ - وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للمكتب لاستمرار أدائه القوي ولكفاءته وفعاليته في العمل ولما تتسم به عملياته من شفافية ولصلاية مركزه المالي وللعمل الذي يضطلع به في مجال بناء السلام وفي الحالات الإنسانية وبيئات التنمية ولتأسيس عمله على مقاييس تنبني على المعايير الدولية. وأثنت على المكتب لجهوده في مجالات تغير المناخ وإدارة أخطار الكوارث وبناء القدرة على الصمود وفي السعي إلى إيجاد حلول مبتكرة حسبما يجسده نظام OneUNOPS. وشجعت على تعزيز أولوياته العملية في مجالات تركيزه الرئيسية - إدارة المشاريع المستدامة وتشديد بنى تحتية مستدامة والأخذ بممارسات الشراء المستدامة - وعلى النهوض في الوقت نفسه بالجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٨٥ - ورحبت الوفود بتزايد عمليات المكتب في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تمر بأزمة دعما للحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة وغالبا ما يكون ذلك في

ظل ظروف عصيبة. وشجعت المكتب على المضي في تحسين الخدمات التي يقدمها إلى مؤسسات الأمم المتحدة انطلاقاً من روح التنسيق المتبدية في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات وأن يعمل في الوقت نفسه على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، مع شركاء مثل البنك الدولي والصندوق العالمي في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات الدولية، ومن بينها مسار ساموا، ومن خلال شراكات القطاعين العام والخاص. ورحبت بخطط المكتب الرامية إلى إنشاء صندوق لتخصيص رأسمال أولي لاجتذاب استثمارات موجهة إلى أهداف محددة دعماً لمشاريع البنى التحتية وبالشراكات التي يقيمها مع القطاع الخاص في إطار تعزيز روح الاستدامة وتشجيع الاستثمارات. وطلب أحد الوفود أن يجتنب المكتب التعليق في تقريره السنوي على جهود بناء السلام الوطنية وأن يتقيد بولايته مع احترام مبدأ المسؤولية الوطنية. وأشارت وفود أخرى إلى المكتب بوصفه شريكاً محل ثقة يعول عليه يتميز بهيكل مبسط يتسم بالمرونة.

٨٦ - ورداً على ما تقدم، شددت المديرية التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع على أهمية ما يوفره المكتب من دعم وتوجيهات من أجل إجراء التحسينات اللازمة. وقالت إن المكتب منظمة محور عملها التنفيذ وبمقدوره، بحكم طبيعته كمنظمة ذاتية التمويل، التركيز على احتياجات الشركاء. وأضافت أن المرونة والسرعة والجودة سمات أساسية فيه بينما تتيح سياستها التوظيف والمشتريات رفع المستوى أو خفضه على وجه السرعة. ولقد تسنى للمكتب، نظراً لمرورته، استكشاف سبل التكيف مع الاحتياجات المحلية. وأفادت بأن المكتب عمل على أن يكون على قدر توقعات المجلس فيما يتعلق بتطوير العمليات على الصعيد المؤسسي وقالت إنه يتوق إلى العمل مع المجلس على وضع نهج شراء مبتكرة تتبع حيال التنمية المستدامة.

٨٧ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٢/٢٠١٦: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي للمديرية التنفيذية.

الجزء المشترك

رابع عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

٨٨ - عرض مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحققات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين (DP/2016/16)، وقدم مدير مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج رد الإدارة على التعليقات. وعرضت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق بصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة

الداخلية للحسابات والتحقيق في الصندوق (DP/FPA/2016/7)؛ وقدمت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (الشؤون الإدارية) رد الإدارة على التعليقات. وعرض مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير المتعلق بأنشطة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠١٥ (DP/OPS/2016/3)؛ وقدم نائب المدير التنفيذية للمكتب رد الإدارة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٩ - رحب أعضاء المجلس، بوجه خاص، بالرأي المتعلق بكفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي وشجعوا مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق على تضمين الإطار تحليلاً للمخاطر ولكيفية تعامل الإدارة معها ومدى الاسترشاد بذلك. وأشاروا إلى التقدم المحرز وأكدوا أن التقدير الذي منحه مراجعو الحسابات بدرجة "مرض جزئياً" يعني أنه يتعين على البرنامج أن يفعل المزيد لمعالجة أوجه القصور في مجالي الحوكمة وإدارة المخاطر. وشجعوا الإدارة على تعزيز الدعم المقدم لعمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات بما يشمل تخصيص الموارد الكافية والآنية لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لكفالة أدائه لولايته. وقالوا إنهم يودون معرفة ما إذا كان استمرار نقص الموارد سيؤثر في عمله أم لا. وأشاروا إلى تعليقات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن الصلة بين مصادر التمويل واستقلال مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وحثوا الإدارة على اتباع مشورة اللجنة. ورحبوا بآليات البرنامج الجديدة لإدارة المخاطر وقالوا إنهم يودون معرفة سبب وكيفية ازدياد التقديرات المرضية وانخفاض التقديرات غير المرضية. ولاحظت الوفود التقدير غير المرضي الذي منحه مراجعو الحسابات لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ونوهت بالخطوات المتخذة في هذا الصدد وحثت البرنامج الإنمائي على كفالة تنفيذ جميع توصيات مراجعي الحسابات. وطلبت أن يُبقي البرنامج المجلس على علم بالجهود المبذولة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة البرامج والشؤون المالية والمشتريات التي يتكرر تناولها في مراجعة الحسابات. وحثت البرنامج على تدعيم عملية تحديد واختيار البائعين وتعزيز قدرة الموظفين على رصد عقود الشراء وضمان عرض حالات الشراء على لجان الاستعراض. وقالت الوفود إنها تود التعرف على اختناقات عمليات الشراء ذات الصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية ونوهت بالجهود المبذولة في هذا الصدد والتمست في الوقت نفسه معلومات مفصلة عن أثرها. وطلبت معلومات عن تعاون البرنامج الإنمائي مع مكتب مراجعة حسابات الصندوق العالمي في الجهود المبذولة توطئة لمراجعة حسابات عملية تمويل الصندوق العالمي للبرنامج الإنمائي. وأعربت عن أملها في أن تجد مستقبلاً في تقارير مراجعة الحسابات

معلومات تفيد بأن البرنامج الإنمائي يحرز تقدماً في جهود الإصلاح في مجالي الرقابة على عملية البرمجة وإدارة الموارد. وحثت البرنامج على إيلاء الأولوية لإغلاق ملفات توصيات مراجعي الحسابات التي طال أمدها وقالت إنها تود معرفة أسباب ازدياد عدد التوصيات التي لم تنفذ بالكامل. وفيما يتعلق بالتحقيقات، طلبت الوفود معلومات عن كيفية تفسير البرنامج ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للزيادة في عدد التحقيقات، لا سيما الحالات الجديدة. وأبدت قلقاً من أن المكتب يقبل مزيداً من الحالات رغم انخفاض موارده وتساءلت عن السبب في أن ١٥ في المائة فقط من الحالات هي التي ثبتت فعلاً أنها تنطوي على سوء سلوك. إلا أنها أعربت عن سرورها لأن ٧٠ في المائة من الموظفين أفادوا بأنهم لا يخشون الإبلاغ عن سوء السلوك. وقالت إنها تود معرفة الاستراتيجية التي يتبعها البرنامج الإنمائي في التصدي لارتفاع عدد حالات الغش والسرقة والاختلاس في مجال المشتريات والجهود المبذولة لاسترداد الموارد. وشددت على أهمية اتخاذ تدابير فعالة للحماية من الغش والتصدي له وحثت مؤسسات الأمم المتحدة على تكثيف جهودها لمكافحة الغش على نطاق المنظومة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٠ - رحب أعضاء المجلس بوجه خاص بالرأي القائل بكفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الصندوق. وشجعوا مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق على تضمين الإطار تحليلاً للمخاطر وكيفية تعامل الإدارة معها ومدى الاستناد إليها في الرأي الذي أبداه عموماً مراجعو الحسابات. وأعربوا عن قلقهم لأن عملية تحديث تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات تأجلت بسبب التغييرات التي أجريت في سياق تخصيص الموارد، الأمر الذي يعني أن المكتب لم يستطع الإبقاء على النطاق المقرر أن تشملته مراجعة الحسابات مما يعرض الصندوق لخطر لا يستهان به. وأعربوا عن اغتباطهم لإعادة مستويات تمويل المكتب في عام ٢٠١٦ إلى ما كانت عليه ورحبوا بالزيادة المقترحة لعام ٢٠١٧. وحثوا الصندوق على كفاءة توافر التمويل الكافي للتصدي لحالات الطوارئ وتلبية الطلبات التي لم تكن في الحسبان. وطلبوا من الصندوق أن يتخذ تدابير لخفض معدل الشواغر في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق البالغ ١٦ في المائة. وشجعت الصندوق على التركيز على إجراء تحسينات وتنفيذ التوصيات التي ظلت مدة طويلة دون أن تنفذ والمتعلقة بالحوكمة وإدارة البرامج. وسلطت الضوء على تكرار التوصيات المتعلقة بالرصيد والمشتريات والإدارة المالية وإدارة شؤون الشركاء المنفذين. وذكرت أنه يستدل من أوجه القصور والمخاطر تلك على ضرورة إيلاء العناية الواجبة في هذا الصدد وتشديد المراقبة المالية. ونوه أعضاء المجلس بالخطوة الإيجابية المتخذة صوب إرساء نظام لإدارة المخاطر في المؤسسة وإن أشاروا إلى

ضرورة بذل مزيد من الجهد وحثوا الصندوق على تنفيذ تدابير لتخفيف حدة المخاطر كل على حدة وتوثيق تلك التدابير. ورحبوا بمشروع تحسين إطار الرقابة الداخلية وشجعوا الصندوق على العمل على كفاءة الاستعانة بجميع عناصر لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواوي بالاقتران مع وصلات الربط بخطوط الدفاع الثلاثة. ومن ناحية أخرى نوهت الوفود بالتقدم الذي أحرزته الإدارة في الرقابة على المكاتب القطرية وفي مواءمة قدراتها بشكل أفضل مع مقتضيات تنفيذ البرامج. وحثت الصندوق على تحسين خطط إدارة المكاتب وأطرها الاستراتيجية بما يربط على نحو أوثق بين أولويات المنظمة وبرامجها ومواردها. وفيما يتعلق بالتحقيقات، أعربت الوفود عن القلق إزاء عدم استطاعة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق مواكبة مستوى الحالات المعقدة التي تستهلك الموارد بصورة كثيفة والطلب على الخدمات الاستشارية. وحثت الصندوق على إدراج تلك المواضيع في المناقشات المتعلقة بإدارة المخاطر وعلى تخصيص موارد كافية. ووجهت الانتباه إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالغش وحثت الصندوق وسائر مؤسسات الأمم المتحدة على تكثيف الجهود في هذا الصدد.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩١ - رحب أعضاء المجلس بخطة المراجعة الداخلية للحسابات على أساس تقييم المخاطر التي وضعها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وأعربوا عن غبطتهم لسرعة استجابة المكتب لتوصيات مراجعي الحسابات حيث يبلغ معدل تنفيذه للتوصيات عموماً ٩٨ في المائة (٢٠٠٨-٢٠١٥). وطلبوا معلومات عن الزيادة في عدد التوصيات الصادرة عن المراجعة الداخلية للحسابات وعن متوسط عدد توصيات كل عملية مراجعة. وهنؤوا المكتب على الخطوات التي اتخذها لتعزيز برنامجه في مجال إدارة المخاطر وأعربوا عن سرورهم لتدشين النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد. وقالوا إنهم يتطلعون إلى معرفة أثره فيما يتصل بإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وأنشوا على المكتب لعدد المشاريع التي خضعت للمراجعة ونالت تقدير "مرض" فيما يخص الضوابط الداخلية. وطلبوا إجراء مزيد من التحسينات في مجالات إدارة المشاريع والمشتريات والشؤون المالية. وأعربوا عن قلقهم لأن مجالي إدارة المشاريع والمشتريات ما زالا يشهدان أعلى معدل من التوصيات. وفيما يتعلق بالتحقيقات، رأوا أن الزيادة الكبيرة في عدد القضايا في عام ٢٠١٥ تعد دليلاً على ثقة الموظفين في فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار المخالفات المالية، لا سيما ما يتعلق منها بالغش في مجال المشتريات وحثوا المكتب على تنفيذ

التوصيات المتعلقة بالمشتريات. ونوهوا بالجهود التي يبذلها المكتب لمعالجة حالات سوء السلوك ولاسترداد التكاليف بطرق منها التوعية والتدريب.

٩٢ - وردا على ما تقدم، أكد مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المكتب (أ) يعمل على التنبؤ بالمخاطر بطريقة أكثر منهجية؛ (ب) استوعب خفض الميزانية بنسبة ٤ في المائة في غضون أربعة أعوام بتقليص النفقات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والسفر، وأشار مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في هذا الصدد إلى أن أي تخفيضات أخرى ستطال الموظفين وسيكون لها أثرها في النطاق المشمول بمراجعة الحسابات؛ (ج) يعتبر أن عدد التقديرات الممنوحة بدرجة "غير مرض" منذ عام ٢٠١٣ في ما يتصل بالحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط لا تشكل اتجاهها بل هي حالة متغيرة؛ (د) يحمل إدارة البرنامج وإدارة الوحدات المعنية بتصريف الأعمال المسؤولية عن المخاطر التي تم تحديدها في سياق عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي (أو أي عملية مراجعة حسابات) على الصعيدين المؤسسي والمحلي وعمل مع الصندوق العالمي على الحد من ازدواج الأدوار والمسؤوليات وتوضيحها؛ (هـ) يرى أن الزيادة في قضايا الغش في عام ٢٠١٥ هي نتاج لازدياد ثقة الموظفين ولزيد من حالات سوء السلوك؛ (و) يعمل مع البرنامج الإنمائي على كفالة توخي مزيد من اليقظة في استرداد الأموال التي تبذرت من جراء الغش والمخالفات المالية الأخرى.

٩٣ - وأكد رئيس مكتب الشؤون المالية في البرنامج الإنمائي أن البرنامج: (أ) سيبدل قسارى جهده لمعالجة مسألة "التقديرات غير المرضية" من جذورها وقد وضع خطة لإدارة المخاطر بناء على التكاليف والأثر المحتمل؛ (ب) يرى أن التقدير بدرجة "مرض جزئيا" منح في مجال من مجالات البيئة عالي المخاطر، إلا أن الإدارة ستعمل على وضع خطة وجدول زمني لمعالجة هذه المسألة؛ (ج) يسعى إلى "تقليل المخاطر إلى أدنى حد" لأن القضاء على المخاطر أمر صعب بالنظر إلى عدد المجالات عالية المخاطر؛ (د) يرى في ازدياد عدد قضايا الغش والتحقيقات مؤشرا على ازدياد ثقة الموظفين؛ (هـ) أطلق من جديد استراتيجية منع الغش وسيكفل تنفيذها في جميع مجالات العمل عن طريق العمل مع الشركاء واتباع أفضل الممارسات؛ (و) شكّل فرق معنية بقطاعات عدة لمعالجة قضايا الغش في ضوء أفضل الممارسات؛ (ز) يعمل بهمة على تنقيح النهج المنسق للتحويلات النقدية وبدء تنفيذه رغم أن التمويل يعد مشكلة رئيسية؛ (ح) احرز تقدما في معالجة المسائل المتصلة بالمستفيدين الفرعيين من الصندوق العالمي وإن كان لم يُبت في الرصيد حتى الآن حيث إن ذلك الأمر مرهون بالنظم الوطنية.

٩٤ - وذكر مدير مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي أن البرنامج: (أ) يعمل حالياً على إرساء إطار على نطاق المنظمة يضم ضوابط تحكم نظامه اللامركزي؛ (ب) يعمل مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تنفيذ جميع التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠١٦؛ (ج) يعمل على تشغيل نظام الشراء الإلكتروني العالمي فيما يتصل بالاتفاقات الطويلة الأجل وعلى تحسين خدمات المكاتب القطرية؛ (د) يركز على تدابير منع الغش حيث إن جهود البرنامج الرامية إلى استرداد التكاليف تأتي في سياق قيود مالية.

٩٥ - وقال مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق بصندوق السكان إن المكتب: (أ) اتخذ قراراً واعياً بعدم إجراء تقييم للمخاطر لأغراض مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٥ لإفساح الوقت للإدارة لإجراء التغييرات الهيكلية وسوف يعاود النظر في ذلك في عام ٢٠١٦؛ (ب) اتخذ كل الإجراءات الممكنة لملء الوظائف الشاغرة لديه عام ٢٠١٦؛ (ج) يبذل قصارى الجهد لإنجاز النظر في القضايا في الوقت المقرر؛ (د) يأخذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالغش مأخذ الجد.

٩٦ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي للصندوق (في الشؤون الإدارية) أن الصندوق: (أ) يعمل بهمة مع الوحدات المعنية بتصريف الأعمال على تدارك التقدير الممنوح بدرجة "مرض جزئياً"؛ (ب) يبذل أقصى جهد ممكن لزيادة الموارد المخصصة للتقييم والرقابة والتحقق وسيتخذ الخطوات الضرورية لتلبية الطلبات في أي حالة طوارئ رغم حالة الموارد؛ (ج) يلتزم بتوفير دعم مخصص لوظائف الرقابة عند الاقتضاء؛ (د) سيتناول ٨٠ في المائة من التوصيات التي طال أمدها بحلول الفصل الرابع من عام ٢٠١٦؛ (هـ) اتخذ خطوات لتحسين إدارة المخزون وشؤون الشركاء المنفذين.

٩٧ - وقال مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق إن الفريق: (أ) يعتبر ارتفاع متوسط عدد توصيات مراجعي الحسابات يعزى إلى التركيز بقدر أكبر على المسائل المتعلقة بالامتثال توطئة لتدشين النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد واتخاذ خطوات محددة استلزم الأمر اتخاذها في سياق مراجعة الحسابات بسبب ارتفاع عدد عمليات مراجعة حسابات المشاريع الممولة بمنح صغيرة؛ (ب) ركز بقدر أقل على إدارة المشاريع والمشتريات بسبب التركيز على البنى التحتية في عام ٢٠١٥؛ (ج) يشدد على أهمية توقيع مذكرات تفاهم مع وحدات الرقابة التابعة للجهات المانحة لتلبية طلبات العملاء الخاصة بالحصول على المعلومات ويحترم في الوقت نفسه في الإبلاغ مبدأ مراجعة الحسابات على يد جهة واحدة؛ (د) عقد في عام ٢٠١٥ اجتماعين بشأن إجراء عمليتي مراجعة للنظام المركزي لتخطيط الموارد تتصلان بمكافحة الغش وبأمن الفضاء الإلكتروني.

٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٣/٢٠١٦: مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان.

خامس عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩٩ - عرض مدير مكتب الأخلاقيات بالبرنامج الإنمائي الأنشطة التي اضطلع بها المكتب في عام ٢٠١٥ (DP/2016/17) وقدم مدير مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج رد الإدارة. وعرضت مستشارة الأخلاقيات في صندوق السكان تقرير مكتب الأخلاقيات التابع للصندوق لعام ٢٠١٥ (DP/FPA/2016/8) وقدمت نائبة المديرة التنفيذية للصندوق (الشؤون الإدارية) رد الإدارة. وعرض المستشار القانوني لمكتب خدمات المشاريع الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأخلاقيات التابع للمكتب في عام ٢٠١٥ (DP/OPS/2016/4) وقدم أيضا رد الإدارة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٠ - أثنى أعضاء المجلس على مكتب الأخلاقيات لإرسائه ثقافة قوامها الأخلاقيات والتمسك بأشادوا بأسلوبه المبتكر والاستراتيجي في النهوض بعبء العمل الواقع على كاهله رغم استمرار شغور الوظائف في المكتب. وقالوا إن تزايد أعداد الموظفين الذين يلتزمون المشورة دليل على ازدياد ثقافة الأخلاقيات رسوخا وازدياد الثقة في عمل المكتب، وهو ما أكده استقصاء لآراء الموظفين أجري مؤخرا وأفادوا فيه بأنهم لا يتخرجون من الإبلاغ عن سوء السلوك، الأمر الذي يرجع الفضل فيه أساسا إلى حملة التوعية التي اضطلع بها المكتب والترويج لثقافة قوامها عدم السكوت على الخطأ تدعمها الإدارة العليا حمايةً لمبدأ ”الإبلاغ عن المخالفات“ دون خوف من الانتقام. وأعربت الوفود عن تقديرها للمواد التدريبية العملية التي أعدها المكتب. ولاحظت الوفود أن موظفين كثيرين التمسوا مشورة مكتب الأخلاقيات في أعقاب عملية إعادة الهيكلة التي أجراها البرنامج وحثت البرنامج على كفالة أن تقترن التغييرات بسبل أفضل للتواصل تحول دون اللبس وتدرأ الشك. وأعربت عن قلقها إزاء ما ثبت للبرنامج من تعرض أحد المبلغين عن المخالفات للانتقام وطلبت معلومات مفصلة عن كيفية حماية الشاكي خلال التحقيق وعن ما إذا كان البرنامج قد اتخذ إجراءات تأديبية ضد الموظف الذي أقدم على الانتقام أم لا. وحثت الإدارة على تهيئة بيئة عمل تسودها الأخلاقيات وعلى ترسيخ ثقافة قوامها الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من الانتقام. وقالت إنه يتعين على البرنامج أن يكفل مساءلة كل من يأتي تصرفات تنطوي على

سوء سلوك واتخاذ إجراءات تأديبية عند الاقتضاء. وشجعت الإدارة على تنفيذ توصيات مكتب الأخلاقيات والمواظبة على تقديم تقارير بشأن التوصيات التي لم تنفذ بعد.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠١ - أشاد أعضاء المجلس بمكتب الأخلاقيات لمبادرته إلى حل المشاكل قبل أن تستفحل بشكل يمس سمعته. وحثوا الإدارة العليا على كفاءة حصول المديرين على ما يلزم من تدريب واكتسابهم ما يلزم من مهارات لترويج ثقافة قوامها الأخلاقيات والتزاهة. وأثنوا على المدير التنفيذي لدعمه مكتب الأخلاقيات وإرسائه نموذجاً للسلوك "على مستوى القمة" وشجعوا الإدارة على تعزيز ثقافة الإبلاغ عن المخالفات دون الخوف من الانتقام. وأشاروا إلى أن ازدياد الطلب على خدمات مكتب الأخلاقيات يعبر عن ازدياد الوعي وازدياد الثقة في المكتب ويجسد ثقافة عامة في الصندوق قوامها الأخلاقيات، الأمر الذي يعزى في جانب كبير منه إلى المبادرة بنشر تلك الثقافة بين المكاتب القطرية، وأقروا بالقيود المالية التي تحد من قدرة مكتب الأخلاقيات في مجال السفر إلا أنهم شجعوه في الوقت نفسه على مواصلة تقديم دعم قوي للمكاتب القطرية. وشجعوا الإدارة على توخي المرونة في إدارة ميزانية المكتب عموماً بحيث يتسنى له الوفاء بولايته وتقديم الدعم للموظفين. ومن ناحية أخرى، أعربت الوفود عن قلقها من أن الموظفين المخولين سلطات في مجالي الشؤون المالية والمشتريات يُستثنون من برنامج إقرارات الذمة المالية، الأمر الذي يعرض الصندوق للخطر. وأيدوا الرأي القائل بوجوب أن يستعرض مكتب الأخلاقيات سياسة وبرنامج إقرارات الذمة المالية وأضافت أن المديرين بسعيهم إلى توسيع نطاق فئات الموظفين المطلوب منهم تقديم تلك الإقرارات إنما أثبتوا أنهم يدركون القصد من برنامج إقرارات الذمة المالية، وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ما ثبت من تعرض أحد المبلغين عن المخالفات للانتقام وأشارت إلى أن الإبلاغ عن تلك الحالة يؤكد أهمية الدور الذي يؤديه مكتب أخلاقيات قوي. وحث الصندوق على أخذ مسألة حماية المبلغين عن المخالفات مأخذ الجد وكفالة مساءلة من يأتون تصرفات تنطوي على سوء سلوك.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٢ - أشاد أعضاء المجلس بمكتب الأخلاقيات لالتزامه بتعريف الموظفين بالغرض مما توفره السياسة التي يتبعها مكتب خدمات المشاريع في مجال الأخلاقيات من حماية من الانتقام وبنطاق تلك الحماية ومدى توافرها. ومن ناحية أخرى أشارت الوفود إلى الشكوى الرسمية الوحيدة المسجلة في هذا الصدد في عام ٢٠١٥ وحثت مكتب خدمات المشاريع على أخذ

هذه المسألة مأخذ الجد وحث الإدارة على كفالة حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام ومساءلة من يأتون أي تصرف ينطوي على سوء سلوك. وأشار إلى أن ارتفاع عدد الموظفين الذين يلتمسون المشورة بشأن شواغل تتصل بالعمل ما هو إلا دليل على الثقة في مكتب الأخلاقيات، الأمر الذي يرجع الفضل فيه أساساً إلى الحملة التي اضطلع بها مكتب خدمات المشاريع للدعوة إلى عدم السكوت على الخطأ.

١٠٣ - وردا على ما تقدم، وجه مدير مكتب الشؤون الإدارية الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه مكتب الأخلاقيات في الربط بين الأخلاقيات والمساءلة. وأفاد بأنه تم اتخاذ إجراء تآديبي في الحالة المشار إليها.

١٠٤ - وتناول مدير مكتب الأخلاقيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة الحماية من الانتقام وإجراءات الحماية التي اتخذت في الحالة المذكورة وأكد أن المكتب وسع نطاق سياسة الحماية من الانتقام لتشمل المتعاقدين على تقديم الخدمات. وقال إن الحالة المشار إليها تتعلق بأحد هؤلاء المتعاقدين نال لدى مغادرته المنظمة توصية ضعيفة باطلة مشفوعة بتعليقات مسيئة من المدير وأضاف أن ذلك المدير مُنع من إعطاء أي خطابات توصية في المستقبل. وأنشئ نظام جديد لحماية المتعاقدين مما يمكن أن يتسبب في رفض الاستعانة بهم في أي جهاز آخر داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٠٥ - وأكدت مستشارة الأخلاقيات بصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه سعيًا إلى تحسين برنامج إقرارات الذمة المالية بحيث يفى بالغرض منه لم يجر الحد من عدد الموظفين المشمولين به، وذكرت أن الهدف المنشود هو كفالة إعداد البرنامج بما يناسب احتياجات الصندوق والأمم المتحدة ككل. وقالت إنها تتطلع إلى تقديم معلومات حديثة عن برنامج الأخلاقيات في عام ٢٠١٧.

١٠٦ - وأشار المستشار القانوني لمكتب خدمات المشاريع إلى أن ازدياد الطلب على المشورة يرجع في جانب كبير منه إلى نجاح برنامج الإبلاغ وازدياد الثقة في مكتب الأخلاقيات. وشكر المجلس على دعمه لعملية تحديد هدف محوري طموح في مجال الأخلاقيات وسلط الضوء على العمل البناء المشترك الذي اضطلعت به مكاتب الأخلاقيات التابعة للوكالات.

١٠٧ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٦: تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.